الوثائق الفرنسية والهجرة الى الديار الإسلامية
دراسة ونقد

غالم محمد

شغلت حركات الهجرة الى الديار الاسلامية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1898 ـ 1911، شغل الادارة الاستعمارية. ويعود ذلك ـ عموما ـ الى اعتبارات ترتبط بما أسمته هذه الادارة «أمن المستعمرة».

أولا: خشيت «الولاية العامة» أن تكون هجرة بعض السكان سببا في انتشار الاضطرابات في مناطق كاملة اذ يؤكد تقرير لها: «بمجرد أن تتجه الأنظار الى الهجرة تفقد الادارة ثقة الأهالي ويتحول الغضب في بعض المقاطعات الى اضطرابات ثورية لا تحمد عقباها»[1].

ثانيا: تركت حركات الهجرة، انطباعا سيئا على الدوائر الحاكمة الفرنسية التي كانت تخشى أن يتحول «المهاجرون في الديار الاسلامية الى دعاة معادين للوجود الفرنسي وأعداء ناقمين يسعون الى تشويه سمعة السياسة الفرنسية»[2].

لقد كانت السلطة الفرنسية تتخذ الاجراءات الادارية والعسكرية لتوا هجرة الجزائريين الى البلاد الاسلامية كلما اتضح خطرها. فقد كانت ترفض تسليم جوازات السفر للمهاجرين وتراقب الحدود وتجند الفرق العسكرية والشرطة لمتابعة من يغادر المستعمرة سرا.

ولم تكن الادارة الاستعمارية ـ وحدها ـ لتنظر بعين الحذر والتخوف الى الهجرة. فالمعمرون، بل أوساط هامة منهم ـ كانوا يعلنون عن غضبهم في الصحف والمجالس كلما ظهر خطر الهجرة جليا. وترتبط أسباب هذا الغضب، بمصالحهم الاقتصادية لأنهم كانوا يخشون فقدان اليد العاملة التي يحتاجون لها في تسيير مزارعهم ومؤسساتهم الاقتصادية الأخرى.

ونحن نعتقد أن هذه العوامل هي التي دفعت الادارة الى الاهتمام بظاهرة الهجرة إذ خصّتها بمجموعة كبيرة من التقارير والدراسات التي يعتبرها جل المؤرخين الفرنسيين مصدرا تاريخيا رئيسيا ويعتمدون عليها في بناء تحاليلهم المختلفة لظاهرة الهجرة الى الديار الاسلامية.

نريد في هذه المداخلة، أن نركز اهتمامنا على الوثائق التي خصصتها الادارة الاستعمارية لثلاث هجرات شهدتها الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقا: وهي هجرة «المدية والشلف» سنتي 1898 و 1899 وهجرة «بوعريرج» سنة 1910 ثم هجرة «تلمسان» سنة 1911. ولعلم الباحثين والمهتمين بهذا الجانب من حركتنا الوطنية، نشير الى أن هذه الوثائق توجد ـ حاليا ـ بمركز أرشيف ما وراء البحر «أكس» الفرنسية في علب تحمل الأرقام التالية: 3H63 ـ 9H61 ـ 9H103 ـ 9H104 ثم 9H105.

لا شك أن هذه التقارير تحتوي على معلومات هامة لأن أصحابها قد انتقلوا الى المناطق التي وقعت بها حركات الهجرة وعاينوا أوضاع سكانها الى أن النتائج التي توصّلوا اليها كانت. في الواقع ـ مغرضة. وفي نظرنا، يمكن تصنيف هذه الوثائق ـ حسب طبيعة نتائجها ـ الى صنفين:

ـ التقارير التي تعتمد التفسير الاستعماري التقليدي
ـ التقارير التي تعتمد التفسير الاستعماري الحديث.

1 ـ التقارير التي تعتمد التفسير الاستعماري التقليدي:

لاصحاب هذه التقارير قاسم مشترك. فانهم يرجعون الهجرة الى أسباب وعوامل لا ترتبط ـ في نظرهم ـ بواقع النظام الاستعماري كما أنهم ينفون مسؤولية

الادارة في وقوع حركات الهجرة. ويمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع.

أ ـ التقارير التي تعزو الهجرة الى «الدعاية العثمانية»

نجد هذه النظرية في عدد من التقارير والدراسات أهمها التقرير الذي كتبه مدير مصلحة «الشؤون الأهلية» السيد «لوسياني»[3]، عقب الهجرة التي مسّت في البداية الجالية الجزائرية المقيمة بالقطر التونسي ثم انتشرت الى مقاطعتي «المدية والشلف» سنتي 1898 ـ 1899.

يعتبر السيد «لوساني» ما أسماه بالدعاية العثمانية تارة و«التحريض الخارجي» تارة أخرى، السبب الرئيسي في هجرة الجزائريين الى بلاد الشام، فهو يقول: «هدفت الدعاية العثمانية الى إثارة الشعور الديني لدى مسلمي المستعمرات الفرنسية خاصة»[4].

وفي نظره، فعلت هذه الدعاية فعلها لأنها كانت تنتقل عبر قنوات مختلفة، هي: الصحف التي تصدر في الأقاليم العثمانية كالملاءمة (الآستانة) و«ثمرة الفنون» (بيروت) و«الاسلام» (الاسكندرية). ووصلت هذه الصحف الى الجزائر بسهولة تامة إذ أنه حصل على عدد كبير منها دون صعوبة تذكر»[5].

ويزعم السيد «لوسياني» أن هذه الصحف كانت تدعو المسلمين في الجزائر والمستعمرات الأخرى الى مغادرة أوطانهم والى الهجرة بهدف الاستقرار في الأقاليم العثمانية. وإضافة الى ذلك، كانت تنشر ـ من حين لآخر ـ رسائل المهاجرين يناشدون إخوتهم في المستعمرات ويدعونهم الى الهجرة للتخلص من قيود الحكم الأوروبي المسيحي والإقامة في ظل الحكم العثماني الإسلامي»[6].

* والى جانب الصحف، انتشرت الدعاية العثمانية على يد جواسيس وتجار يعملون لصالح الدولة العثمانية، وتحدث هؤلاء كثيرا خلال إقامتهم بالجزائر «عن الحفاوة والمساعدات المختلفة التي كان يتلقاها المهاجرون من قبل المصالح الادارية العثمانية: أراض، مساكن وأموال»[7].

وفي الأخير يخلص مدير «الشؤون الأهلية» الى النتيجة التي توقعها منذ البداية، وهي «ان الدعاية العثمانية وحدها، هي التي كانت وراء حركات الهجرة التي شهدتها الجزائر» ولا يجوز في اعتقاده أن نبحث عن أسباب أخرى، ولا يعقل أن نحمّل

الادارة الاستعمارية مسؤولية وقوعها».

في الواقع، يضخم السيد «لوساني» دور «الدعاية العثمانية». فالمؤرخ يعلم أن العوامل الخارجية، مهما كانت أهميتها ـ لا تؤثر الا اذا استندت على العوامل الداخلية التي تشكل الأرضية الفعالة في الأحداث التاريخية. إنه يرتكب خطأ كبيرا حين يفصل عامل «الدعاية» عن الواقع الاستعماري الذي كان يشكل مصدر غضب الجزائريين. أضف الى ذلك أن الجواسيس الذين شغلوا شغل هذا الموظف السامي لم يعثر عليهم.

ولا يعني قولنا هذا أننا ننفي وجود روابط روحية قوية تدفع الجزائريين الى التعلق بالدولة العثمانية. وقد تعود هذه الروابط الى العامل الديني الذي يجمع بين المسلمين في الشرق والغرب، غير أننا لا نشاطر السيد لوسياني رأيه حين «يعتبر الشعور الاسلامي مجرد عامل نفسي لا يحتوي على أبعاد سياسية [illegible]»[8].

وفي الحقيقة، اتجه الرأي العام الجزائري خلال هذه الفترة [illegible] الدولة العثمانية لاعتبارات سياسية واضحة هي:

أولا: كانت الدولة العثمانية من الدول الإسلامية القليلة التي استطاعت أن تحمي استقلالها وتقف وقفة قوية في وجه النوايا الاستعمارية الأوروبية. ومن جهة أخرى، كانت هذه الدولة تظهر ـ في نظر الجزائريين ـ بمظهر النظام الاسلامي على تحرير المستعمرات.

ثانيا: كان النظام العثماني باعتباره نظاما اسلاميا مستقلا، النقيض الوطني للنظام الرأسمالي الاستعماري الذي كان يخضع له

ب ـ التقارير التي تعزو الهجرة الى أسباب عرقية:

في 28 أكتوبر 1911، كتب السيد «هاباتي» العضو في المجلس العام لعمالة وهران تقريرا عن هجرة تلمسان أخلص فيه الى أن غالبية العائلات التي هاجرت، كانت تنتمي الى الطائفة الكرغلية. فهو يقول: «تمكنت مصالح البلدية من وضع قائمة بأسماء المهاجرين. وما يلفت الانتباه في هذه القائمة هي أنها تتكون من 508 أسم من أصل تركي»[9].

وفي اعتقاده، يقود هجرة هذه الطائفة الى اعتزازها بأصلها التركي ومكانتها الاجتماعية السابقة. فهي تعيش في أحياء خاصة من المدينة (تلمسان) لا تريد الاختلاط بالحضر الذين ينتمون الى أصل عربي أو بربري كما أنها تتباهى بعاداتها وتقاليدها.

وذهب الأمر بالسيد «هاباتي» الى القول التالي «ان الكراغلة يعتبرون تركيا وطنهم الحقيقي.. أما الجزائر فهي – في نظرهم – أرض هجرة لا غير..»[10] ويتابع « تقيم العائلات الكرغلية – منذ زمن بعيد – علاقات قوية مع الوطن الأم ؛ فهي تتابع عن كثب أحداث الدولة العثمانية وتتأثر لها. وحين قامت الحرب بين الباب العالي واليونان، تابع الكراغلة في تلمسان وقائعها باهتمام متزايد»[11].

ينكر السيد «هاباتي في تقريره أن حركة الهجرة قد مست الفئات الأخرى.. لكنه يؤكد أنها «كانت هجرة الكراغلة بالدرجة الأولى،» أما انتشارها الى هذه الفئات، فيعود في نظره، الى اصرار حكومة باريس – رغم معارضة المعمرين. على تطبيق قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على الأهالي.

وفي نفس السياق ، نشير الى أن اللجنة التي عينتها الولاية العامة للتحقيق في أسباب هجرة تلمسان، تعتبر، هي كذلك، قانون التجنيد الاجباري سببا رئيسيا للهجرة، اذ نفى تقريرها وجود علاقة سببية بين النظام الاستعماري وهجرة الجزائريين: «لا يمكن أن يكون قانون الأهالي وقانون الغابات والمنافسة التجارية والصناعية وحالة الفقر، وتصرفات الادارة أسبابا للهجرة»[12].

من السهل على الباحث أن يفكك مواطن الضعف والتشويه التي يتضمنها التحليل وتصرفات الادارة أسبابا للهجرة»[12].

من السهل على الباحث أن يفكك مواطن الضعف والتشويه التي يتضمنها التحليل العرقي. وقد تكفينا الاشارة الى أهمها.

«لم يتوجه مهاجرو سنة 1911 الى تركيا بل ساروا الى الشام باعتباره اقليما عثمانيا لا تركيا. وفي دمشق ، استقر المهاجرون في «حارة المغاربة» بجوار من سبقهم من المهاجرين المغاربة.

«شهدت مدينة تلمسان هجرات سابقة (هجرة 1891 – 1901 – 1904)

مست هي كذلك العائلات الكرغلية. وتوجه المهاجرون خلال هذه الفترة الى المغرب الأقصى وليبيا ومصر باعتبارها دولا اسلامية مستقلّة.

«لا يستند السيد «هاباتي» على أدلة تاريخية واضحة تثبت فعلا أن الكراغلة كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين أتراكا.

جـ – الهجرة : ثورة الماضي على الحاضر:

يحتوي التقرير الذي تقدم به «وليام مارسي» المدير السابق لمدرسة تلمسان العربية – الفرنسية الى لجنة التحقيق، على نظرية تسعى – هي كذلك – الى توضيح «الأسباب العميقة للهجرة» يرى «مارسي»، في تقريره أن الهجرة «حركة تميّز المجتمع الحضري التقليدي»[13] فالمهاجرون كانوا «من أشد الناس تمسكا بالماضي وأكثرهم محافظة على تقاليد الحياة التي تعود الى القرن الخامس عشر: عمر ازدهار المدينة التلمسانية»[14].

ان الحنين الى هذا الماضي والتغني بالسلف خلق في نفوس سكان المدينة ومسلمي شمال افريقية – عامة – روحا تتميز بالعداء الشديد للتقدم والتجديد»[15] ويؤكد صاحب التقرير قائلا: «ان الهجرة الى الديار الاسلامية هي – في الواقع – انطواء يائس على النفس وسعي فاشل وراء الماضي المجيد»[16] بل هو ثورة الماضي على الحاضر والمستقبل.

يعزو مارسي» هذه «النزعة الماضوية» الى العقلية الاسلامية التي تعتبر كل جديد بدعة ينفر منها المؤمن. فهو يرى أن التعصب الديني يلعب دورا بارزا في حركات الهجرة اذ كان جلّ المهاجرين (526 مهاجر من أصل 637) ينتمون الى الطريقة الدرقاوية التي يشرف عليها الشيخ ابن يلس[17].

ما من شك أن تقرير السيد «مارسي» قد يحتوي على معلومات قيّمة لكن نتائجه في مجملها خاطئة اذ يعتبر الهجرة ثروة الماضي الذي ترمز له الحضارة العربية الاسلامية. على الحاضر والمستقبل الذي يرمز لها النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. وأبعد من ذلك ، يعتقد «مارسي» أن الهجرة هي، في الواقع، ردّة يائسة ضد زحف [illegible] والحضارة الغربية.

في الحقيقة لا يمكننا أن نساند التفسير الماضوي لان صاحبه أغفل ادراج حقائق هامة، كانت تميز المجتمع الجزائري خلال الفترة 1900 ـ 1914. وقد أشار اليها بعض الكتاب والمؤرخين.

كان المجتمع الجزائري ـ في المدن خاصة ـ خلال هذه الفترة، يشهد تحولا هاما يدل دلالة قاطعة على أن سكان المدن لم يكونوا ينفرون من التجديد والتقدم، بل من الواقع الاستعماري المرير. ففي هذا الصدد كتب المثقف الجزائري «ابن علي فخار» مقالا سنة 1908 يصف فيه هذا التحول: «منذ عشرين سنة خلت، بدأ الوسط الجزائري في مدينة تلمسان، يتأثر للحياة العصرية. فهو ينتقل بوضوح من نمط الحياة التقليدي الى نمط الحياة الحديث»[18] وترسم صحيفة «الحق الوهراني» التي كانت تصدر سنة 1911، صورة تختلف تماما عن الصورة التي جاء بها «مارسي» في تقريره اذ «تعتبر المثقف التلمساني نموذجا حيا لحركة النهضة التي يشهدها الوسط الجزائري في المستعمرة واذا كان الشاب المسلم يضطر الى مغادرة الوطن فذلك بفعل القوانين الاستعمارية الجائرة»[19].

وإذا كان المجال لا يتسع لذكر شهادات أخرى، فإننا نشير بشكل خاص الى رأي المؤرخ آجرون «تضم مدينة تلمسان عددا هاما من الشباب المتطور يقرأون ويكتبون بلغتنا الفرنسية ومنهم من يحمل شهادات عليا»[20].

وأخيرا، إذا كان المهاجرون يتوجهون الى الشام، فلم يكن ذلك، بدافع الهروب من آثار حركة التقدم والتجديد لان المدن السورية كانت ـ آنذاك ـ تشهد نهضة ثقافية واقتصادية كلها دعوة الى التمدن والأخذ بأسباب التطور والاصلاح.

2 ـ التقارير التي تعتمد التفسير الاستعماري الحديث:

تعزو هذه التقارير الهجرة الى عامل الفقر الذي كانت تعانيه الجماهير الجزائرية في المدن والأرياف.. وقد تبنى غالبية المؤرخين الفرنسيين المعاصرين هذا التفسير. كانت تآليفهم نقدا عنيفا لأعمال الإدارة الاستعمارية وتصرفات المعمرين التي تسببت في الخراب بالجزائريين.

إن الادارة الاستعمارية كانت، في نظرهم، ترفض العمل على تخفيف

حالة الفقر وإزالة أسباب الحرمان الاقتصادي الذي كان يميّز المستعمرة. فلو انتهجت هذه الادارة سياسة اقتصادية اسلامية لما ظهر الغضب في أوساط «الأهالي» اذ أن هؤلاء لا يقاومون الوجود الفرنسي بل تصرفات، الموظفين وكبار المعمرين الذين كانوا يستغلونهم.

توجد بوادر هذه «النظرية الاقتصادية» في التقرير الذي كتبه السيد «فارنيي»، الأمين العام للولاية، العامة، سنة 1910 على إثر هجرة سكان مقاطعة «بوعريرج» في ناحية سطيف. فهو يقول: «ان هجرة الأهالي تعود ـ جملة وتفصيلا ـ الى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها منطقة سطيف»[21] ثم يذكر عواملها:

ـ اجتياح الجراد الذي أتلف المحصول الزراعي لسنوات 1908 ـ 1909 ـ 1910.

ـ الضرائب الثقيلة التي كان يدفعها «الأهالي» الى الإدارة.

ـ اضطرار الفلاحين الى بيع أملاكهم وماشيتهم للمعمرين والتجار الجشعين[22].

ثم ينتقل السيد «فارنيه» الى قرار التجنيد الاجباري فيصفه «بقطرة الماء التي أطفحت الاناء»[23] وكانت النتيجة، في نظره ـ أن ساد جو من اليأس والغضب دفع سكان المقاطعة الى الهجرة.

في هذا السياق، نريد أن نشير الى أن المؤرخ الفرنسي آجرون، يتبنى نفس التحليل في دراسته لحركات الهجرة. ويستند في ذلك على الشهادات التي وردت في بعض الوثائق الادارية (تقرير «فارنيه» وتقرير «باربودات») ومقالات بعض الصحف مثل «لاديباش دي كانستنتين» و«إيكو دوران» وغيرهما.

لا يستطيع الباحث المهتم بدراسة المقاومة الوطنية المناهضة للاستعمار، أن ينفي أثر العوامل الاقتصادية لكنه لا يجوز له ـ كذلك ـ أن يعتبر هذه العوامل كافية لأن دعاة «التفسير الاقتصادي» يهدفون الى انكار الطابع الوطني لهذه المقاومة.

وفي اعتقادنا أن الأسباب الاقتصادية جزء من كل يتمثل في الوجود الفرنسي باعتباره وجودا استعماريا شاملا ينكر حق الشعب الجزائري في تأسيس دولته الوطنية وفي هذا الصدد، يقول مؤرخ فرنسي: «لا يوجد هناك ثوابت تاريخية تدفع الأهالي

الى تأسيس دولة وطنية. أبدا، لم تكن الجزائر أرضا تكونت فيها شخصية وطنية لها لغتها المشتركة وثقافتها الجماعية. فقد كانت دائما بلدا معرّضا للغزو والفتوحات، يخضع لمختلف التيارات الفكرية والدينية. فهي ـ حتما ـ أرض مهيأة لأن تكون فرنسية»[24].

في الختام، نريد الوصول الى النتائج التالية:

أولا: ان عددا معينا من المؤرخين الفرنسيين الذين درسوا حركات الهجرة، بنوا تحاليلهم على أساس نتائج هذه الوثائق الادارية. فالمؤرخ «ج.ج راجي»[25] اعتمد في أطروحته على «العامل النفسي» لتحليل هجرة الجزائريين الى البلاد الاسلامية. وقد تأثر في ذلك، بالوثائق التي تغزو الهجرة الى «الدعاية العثمانية» مثل تقرير السيد «لوسياني». ويرجع المؤرخ «ب. باردين» سببها لاى «العامل العرقي» لانه اعتمد في كتابه[26] على تقرير السيد «هاباتي». أما ش.ر. آجرون، فانه يعزو الهجرة الى عامل الفقر اذ يستشهد بفقرات طويلة من تقرير «فارنيه» وغيره.

يكفينا ذكر أسماء هؤلاء لأن القائمة قد تطول؛ غير أنه لا يجوز أن نعتبر كل المؤرخين الفرنسيين ينتمون الى المدرسة الاستعمارية التقليدية أو الحديثة لأن منهم من يبحث في تاريخنا بمناهج علمية وروح موضوعية[27].

ثانيا: لا يتم تجديد الدراسة التاريخية في بلادنا إلا اذا اعتمدنا على مصادر أخرى غير المصادر الفرنسية. وبشأن الهجرة، يجب علينا، أن نرجع كذلك الى أرشيف القضاء الشرعي في البلاد الإسلامية (المغرب الأقصى، الشام ومصر خاصة) وأن نَجْمَع الشهادات من العائلات المهاجرة التي عادت الى أرض الوطن قبل أو بعد الاستقلال.

ومن المؤكد أن هذه المصادر الجديدة ستساعدنا على كتابة تاريخ الهجرة كتابة علمية قائمة على أشكاليات وطنية لا استعمارية.

الهوامش :

(1) إكس : أرشيف ما وراء البحر: 9H98 : رسالة الوالي العام رقم 705.
(2) إكس : المصدر نفسه: تقرير رقم 38.
(3) إكس : أرشيف ما وراء البحر: 9H103 : تقرير «لوسياني»
(4) إكس : المصدر نفسه: تقرير لوساني.
(5) إكس : المصدر نفسه : تقرير لوسياني
(6) أرشيف ولاية وهران : المجلس العام لعمالة وهران سنة 1911: تقرير هاباتي.
(7) إكس : المرجع السابق : تقرير لوسياني.
(8) إكس : تقرير «لوسياني».
(9) أرشيف ولاية وهران: تقرير ماباتي.
(10) المصدر نفسه: تقرير ماباتي.
(11) المصدر نفسه: تقرير ماباتي.
(12) الولاية العامة: هجرة تلمسان: الجزائر 1914 ص 30.
(13) إكس : أرشيف ما وراء البحر 9H105 : تقرير مارسي.
(14) المصدر نفسه :تقرير مارسي.
(15) المصدر نفسه : تقرير مارسي.
(16) المصدر نفسه : تقرير مارسي.
(17) الولاية العامة : المرجع السابق ص 32.
(18) «مجلة العالم الإسلامي» : العدد رقم 6 السنة 1908.
(19) صحيفة «الحق الوهراني» رقم 2.
(20) ش ر. آجرون: «المسلمون الجزائريون وفرنسا» باريس 1968 ـ المجلد الثاني ص 1086.
(21) إكس : أرشيف ما وراء البحر 9H104 : تقرير «فارنيه»
(22) المصدر نفسه : تقرير «فارنيه»
(23) المصدر نفسه : تقرير فارنيه.
(24) ج. ميليا : الجزائر وفرنسا : باريس 1919 ص. 46
(25) ج.ج راجي: المسلمون الجزائريون في فرنسا والبلاد الاسلامية. باريس 1950.
(26) ب. باردين: الجزائريون والتونسيون في الامبراطورية العثمانية 1848 ـ 1914. باريس 1979.
(27) نشير بشكل خاص الى أطروحة ج. ميني L'Algérie Revelée نيس 1979.